الأمم المتحدة

A/55/1003–S/2001/644

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، موجهة إليكم من سعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عُمم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

100701 090701 01-43634 (A)
0143634

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١ والتي وجهها إليكم الممثل القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة (A/55/970–S/2001/541) بشأن تجديد مجلس الأمن لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

ويتضح من أسلوب هذه الرسالة أن الجانب القبرصي اليوناني غير مهتم بشراكة جديدة مع الجانب القبرصي التركي على أساس المساواة السياسية بوصفه شريكا سابقا في جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠ التي دمرها الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٦٣. ولقد كان الهجوم القبرصي اليوناني في عام ١٩٦٣ يرمي إلى تحويل الجزيرة إلى جمهورية قبرصية يونانية وإلى جعل الشريك القبرصي التركي الذي اشترك في تأسيس جمهورية قبرص أقلية. ولم ينجح الجانب القبرصي اليوناني في تحقيق هذا الهدف؛ إذ أن القبارصة الأتراك دافعوا دفاعا مستميتا عن حقوقهم خلال ١١ سنة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤ وتحدوا النظام القبرصي اليوناني غير الشرعي الذي حاول فرض إرادته عليهم بوصفه ما يدعى ''حكومة قبرص''، في أعقاب إعلان إلغاء الدستور. ولا يزال الجانب القبرصي اليوناني يعتقد أنه بإمكانه فرض شروطه وسلطته على الشعب القبرصي التركي. وينبغي ألا ننسى أن الجانب القبرصي اليوناني قد حاول، عمدا أثناء سعيه لتحقيق هدف غير مشروع، ألا وهو توحيد الجزيرة مع اليونان، تدمير نظام شراكة مضمون قائم على المساواة السياسية بين الطرفين ومشاركتهما الفعلية في الحكومة وعلى المبدأ الذي اتفق عليه الطرفان بعدم فرض أي من الطائفتين إرادتها على الطائفة الأخرى. ولقد قامت الأوضاع التي نشأت نتيجة اتفاقات عام ١٩٦٠ على أساس التوازن الداخلي بين الشعبين اللذين اشتركا في تأسيس قبرص وعلى التوازن الخارجي بين تركيا واليونان في الجزيرة.

ولقد أسس الشعب القبرصي التركي الجمهورية التركية لشمال قبرص، بعد مضي ٢٠ عاما على طرده من الدولة بقوة السلاح. وفي أعقاب إخفاق جميع المحاولات الرامية إلى تسوية قضية قبرص بإقامة شراكة جديدة على أساس المساواة، لم يكن لدى الشعب القبرصي التركي أي بديل سوى إعلان دولته المستقلة من أجل أن يثبت للقبارصة اليونانيين، وأولئك الذين يدعمونهم على أساس ما يسمى ''حكومة قبرص'' الشرعية، أن القبارصة الأتراك لم يقبلوا ولن يقبلوا الأمر الواقع الناجم عن العدوان القبرصي اليوناني.

إن ما أشار إليه الممثل القبرصي اليوناني في رسالته الموجه إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص بوصفها ''إدارة محلية تابعة لها في المناطق المحتلة من قبرص'' يعد إهانة إلى كل

منا، وهي إهانة لا يمكننا تجاهلها. ويعد الادعاء بأننا نحاول استغلال مسألة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لكسب شكل ما من أشكال الاعتراف أو الإقرار بما يسمونه ''الكيان الانفصالي'' إهانة أخرى وصفعة لجهودنا من أجل إعادة إنشاء شراكة جديدة على أساس المساواة المطلقة بين الدولتين القائمتين في قبرص.

ويُعتبر ادعاء الممثل القبرصي اليوناني بأن تركيا تواصل محاولتها لتحقيق هدفها الذي تسعى إليه منذ أمد بعيد لإضفاء الشرعية على عدوانها الذي شنته على ''جمهورية قبرص'' إهانة أخرى، إذ أنه يعرف تمام المعرفة أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي حمل السلاح من أجل تحطيم جمهورية شراكة منشأة دوليا لأغراض حرمتها اتفاقات ١٩٦٠. ولم يحدث أي انفصال من الجانب القبرصي التركي غير أن الجانب القبرصي اليوناني نظم انقلابا دمويا لكي يهيمن على دولة قائمة على الشراكة بإقصاء القبارصة الأتراك من الدولة. ونتيجة لذلك فقد مارس القبارصة الأتراك حقهم في إنشاء إدارتهم القانونية من أجل البقاء كأمة.

وتواصل حكومة تركيا جهودها من أجل مساعدة الجمهورية التركية لشمال قبرص لكي تقيم مع الجانب القبرصي اليوناني شراكة جديدة على أساس اتفاق جديد. ويعتبر اعتراف تركيا بالجمهورية التركية لشمال قبرص دليلا صادقا على اعتزام تركيا مواصلة حماية الشعب القبرصي التركي بوصفه شريكا مؤسسا لجمهورية عام ١٩٦٠ السابقة وكشريك مؤسس لأي اتفاق يبرم في المستقبل. ومن الواضح أنه بدون هذا الضمان لن يتسنى إقامة شراكة جديدة مع الشريك القبرصي اليوناني السابق.

ومن الحقائق الثابتة أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لن تتمكن من أداء وظائفها في قبرص بدون موافقة أطراف النزاع وتشير قرارات مجلس الأمن إشارة واضحة إلى أن طرفي النزاع والطرفين اللذين سيقومان بتسويته، بدون أي تدخل خارجي، هما الطرف القبرصي التركي والطرف القبرصي اليوناني. إن محاولة فرض تواجد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الشمال بناء على زعم أن ما يسمى حكومة قبرص (أي الطرف القبرصي اليوناني) قد وافق على إنشائها هي محاولة لا يمكن قبولها وستجري مقاومتها.

وعلاوة على ذلك فإن وجوب تشكيل القوة وحجمها بواسطة الأمين العام، بالتشاور مع حكومات قبرص واليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يعد إشارة واضحة إلى أنه لن يتسنى تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص بدون موافقة الأطراف المعنية. ولقد أشارت حكومة قبرص في القرار ١٨٦ (١٩٦٤) إشارة واضحة إلى حكومة شراكة للطائفتين حسبما ورد في اتفاقات ١٩٦٠.

لقد حطم الجانب القبرصي اليوناني بقوة السلاح شراكة الطائفتين المنشأة. وهناك حاليا سلطة في الشمال تتمتع بجميع سمات الدولة المنشأة على أسس سليمة وديمقراطية. ولذا يلزم أن يؤخذ قبول الطرفين في الاعتبار عند تمديد ولاية القوة، وذلك إلى حين تسوية الخلاف بينهما.

وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على أن الاتفاقات العسكرية المحلية على طول خط وقف إطلاق النار قد أبرمت بالمشاركة الكاملة من جانب السلطات القبرصية التركية في تلك الجهود. ولقد حاول الممثل القبرصي اليوناني طمس هذه الحقيقة.وحتى تقرير فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي) لم يعرض عرضا صحيحا وذلك عن سابق قصد. ويشير تقرير الإيراهيمي إشارة صريحة إلى أن عمليات السلام يجب أن تتم بموافقة الأطراف المعنية. ويرد هذا المبدأ في الفقرة ٤٨ من تقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809): ''يتفق الفريق على أن موافقة الأطراف المحلية والتراهة وعدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس ينبغي أن تكون هي الأسس الوطيدة لحفظ السلام ...''.

إن ادعاء الجانب القبرصي اليوناني بأن قضية قبرص هي مسألة غزو أجنبي واحتلال جمهورية تركيا لأراضي جمهورية قبرص، لا يقوم على حقائق تاريخية. وأود أن أشدد على أن تركيا تدخلت في قبرص وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، عقب الانقلاب اليوناني – القبرصي اليوناني الذي وقع في عام ١٩٧٤، بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان. وأن التدخل التركي لم يحل دون استعمار اليونان الجزيرة فحسب وإنما حال أيضا دون إبادة الشعب القبرصي التركي على يد القبارصة اليونانيين وقوات الغزو اليونانية.

ويُزعم بأن الجمهورية التركية لشمال قبرص تعتمد اعتمادا تاما على ''قوة الاحتلال'' التي تمول ميزانيتها. ولا يعتبر الجانب القبرصي اليوناني، الذي أخرج القبارصة الأتراك من ميزانية قبرص، أي منذ ٣٨ عاما، السلطة التي ينبغي لها أن تحتج بشأن الطرف الذي يمول ميزانية الجمهورية التركية لشمال قبرص. ولو أن تركيا لم تقدم المساعدة والحماية لما بقي اليوم قبرصي تركي في قبرص.

إن محاولة تناول قضية قبرص على أساس نسبة عدد السكان هي محاولة خاطئة تماما ومضللة لأن علاقة الشريك القبرصي التركي والشريك القبرصي اليوناني في الكيان السياسي لقبرص لم تكن علاقة قائمة على الأغلبية والأقلية بل هي علاقة بين طائفتين وطنيتين متساويتين من الناحية السياسية، تتطلع إحداهما إلى تركيا والأخرى إلى اليونان بوصفهما الوطن الأم، وقد تحولتا إلى ضامنتين للأوضاع الناشئة عن اتفاقات قبرص الدولية. وتقوم

هذه الأوضاع على أن أي من الطرفين لا يتمتع بالحق في حكم الطرف الآخر، ولا يمكنه أن يمتلك حق تكوين حكومة للطرفين أو للجزيرة ككل.

وختاما، أود التشديد على أن محاولة الجانب القبرصي اليوناني لإساءة استخدام قرارات مجلس الأمن التي تعامل الجانب القبرصي اليوناني على أساس خاطئ بوصفه حكومة قبرص وذلك على حساب حكم القانون والاتفاقات الدولية يعتبر إشارة جلية إلى أنه لا يرغب في تسوية القضية على أساس شراكة جديدة. وسيعمل الجانب القبرصي التركي من أجل إيجاد تسوية على أساس دولتين تحترمان سيادة الشعبين وحقوقهما المتساوية ومصالحهما الأمنية. وإننا لنأمل في أن يقوم المجتمع الدولي بحث الجانب القبرصي اليوناني على انتهاج نهج واقعي ييسر إيجاد هذه التسوية في قبرص.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص